The Political Culture Pattern of the Members of Professional Associations and its Effect on their Attitudes towards the Political Movement in Jordan

Sultan ALQura'an
Muddather Abu Karaki
Hashem ALtaweel

Abstract: This paper aimed to explore the nature of the relationship between the political culture pattern of the members of professional associations and their attitudes towards the political movement in Jordan. The sample of this study consisted of 661 members selected by a multiple phase sample. The questionnaire, which comprised three parts, was deliberately designed to achieve the objectives of this study. The first section was devoted to the subjects' personal information, while the second one, which comprised of 49 items distributed over three areas, sought to measure the pattern of political culture. The third section, which consisted of 22 items distributed over three areas, was meant to measure the future of the political movement. The study has revealed several important results. First, the political efficacy and proficiency of the members of Professional Associations and their attitudes towards government formation and governmental inputs and outputs were disintegrated. However, their attitudes towards others in the political system, their political confidence, and the extent of their understanding of the political game-laws were integrated. Finally, there was a clear correlation between the dimensions of the political culture with the exception of comprehending the rules of the political game and political efficacy. Nevertheless, there was no relationship between the efficacy of the political movement in the future and its role in the reform process, on one hand, and the attitudes towards the government formation (inputs and outputs), on the other.

Keywords: Political culture, Political movement, Professional associations, Jordan.

نمط الثقافة السياسية لدى أعضاء النقابات المهنية وأثره على توجهاتهم نحو الحراك السياسي في الأردن

سلطان ناصر القرعان(*)
مدثر جميل أبو كركي(**)
هاشم الطويل(***)

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين نمط الثقافة السياسية لأعضاء النقابات المهنية وتوجهاتهم نحو مستقبل الحراك السياسي في الأردن. تكونت عينة الدراسة من 661 عضواً من أعضاء النقابات المهنية، اختيروا باستخدام عينة متعددة المراحل، وقد صمم الباحثون استبانة لتحقيق أهداف الدراسة، تكونت من ثلاثة أقسام: الأول تضمن المعلومات الشخصية للمبحوثين، وتضمن القسم الثاني (49) فقرة موزعة على (3) مجالات، تقيس نمط الثقافة السياسية، في حين تكون القسم الثالث من (22) فقرة موزعة على (3) مجالات؛ لقياس مستقبل الحراك السياسي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أولاً: إنّ الكفاءة السياسية والفعالية السياسية لأعضاء النقابات المهنية وتوجهاتهم نحو التركيبة الحكومية ونحو المدخلات والمخرجات الحكومية جاءت مفتتة. أما بخصوص التوجهات نحو الآخرين في النظام السياسي والثقة السياسية لأعضاء النقابات المهنية ودرجة فهمهم لقواعد اللعبة السياسية فقد جاءت متكاملة. ثانياً: توجد علاقة بين جميع أبعاد الثقافة السياسية، ما عدا فهم قوانين اللعبة السياسية، والكفاءة السياسية، كما أنه لا توجد علاقة بين فعالية الحراك السياسي مستقبلاً ودوره في الإصلاح وبين التوجهات نحو التركيبة الحكومية (المدخلات والمخرجات).

(*) أستاذ مساعد في العلوم السياسية، قسم الإعلام والدراسات الإستراتيجية، جامعة الحسين بن طلال، الأردن. sultanquraan@yahoo.com

(**) أستاذ في العلوم السياسية، قسم الإعلام والدراسات الإستراتيجية، جامعة الحسين بن طلال، الأردن.dr.muddather@yahoo.com

(***) أستاذ في علم الاجتماع، قسم الإعلام والدراسات الإستراتيجية، جامعة الحسين بن طلال، الأردن. hashemtaweel@yahoo.com

المصطلحات الأساسية: الثقافة السياسية، الحراك السياسي، نقابات مهنية، الأردن.

مقدمة:

تُعد مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة السياسية الداعمة لمسار التطور الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة، كما تُشكل وسيطاً اجتماعياً بين الفرد والدولة، ووجود هذه المؤسسات بتعددها وتنوعها، يسعى لتوسيع الفضاء السياسي وإرساء ثقافة مدنية تدعم تحقيق الديمقراطية والمواطنة ونشرها وتعميمها، وفي الأردن ازداد الاهتمام بالمجتمع المدني خلال العقدين الأخيرين، وبات يؤدي أدواراً جديدة، ويُنظر إليه كشريك في التصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلاد، جنباً إلى جنب مع الحكومة والقطاع الخاص.

وقد تعدى عمل النقابات المهنية من دعم أعضائها وحمايتهم إلى القيام بأعمال حيويةً في المجال السياسي، من خلال مشاركة الحراك السياسي وتوجيهه في الأردن، كما كان لها دور كبير في التصدي للتحديات السياسية على المستويين الوطني والعربي؛ حيث تبنت مطالب المعلمين إلى أن أُنشئت نقابة لهم، بدأت تعمل كشريك مع بقية النقابات الأخرى.

هناك كثير من العوامل الداخلية والخارجية التي ساعدت على تفجير الشارع الأردني؛ للقيام بهذه الحراكات، سواء كانت هذه العوامل تتعلق بالبعد الاقتصادي، أم البعد السياسي، أم البعد الثقافي والاجتماعي، إلا أن هذه الدراسة سوف تقتصر على البعد الثقافي من خلال تحليل العلاقة بين نمط الثقافة السياسية **لأعضاء** النقابات المهنية واتجاهاتهم نحو مستقبل الحراك السياسي في الأردن.

هدف الدراسة وأهميتها:

لتحليل طبيعة العلاقة بين نمط الثقافة السياسية لدى أعضاء النقابات المهنية وتوجهاتهم نحو الحراك السياسي في الأردن، فإنه لا بُد من معرفة نمط الثقافة السياسية لديهم، من خلال معرفة توجهاتهم وآرائهم السياسية تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين، وتجاه التركيبة الحكومية، بالإضافة إلى معرفة توجهات أعضاء النقابات نحو الحراك السياسي، ومن ثم الكشف عن طبيعة العلاقة بينهما وتحليلها، وهو الذي تهدف إليه هذه الدراسة.

وتأتي أهمية الدراسة لعدة اعتبارات علمية وعملية؛ فدراسة نمط الثقافة

السياسية من الأمور المهمة؛ لفهم توجهات الأفراد نحو مستقبل الحراك السياسي من خلال التنبؤ الدقيق بمساره، إضافة إلى أن هذا الموضوع لم يلق الاهتمام الكافي من الدارسين والباحثين وخاصة في الدراسات الميدانية، وبناءً على ذلك تبرز أهمية هذه الدراسة، كما أن إجراء دراسة استطلاعية حول الحراك السياسي من وجهة نظر أعضاء النقابات المهنية وربط ذلك بنمط الثقافة السياسية لديهم، يُعبر عن حاجة أساسية وضرورية للمساعدة في تقليل الفجوة ما بين الشارع الأردني والنظام السياسي، كما أن هذه الدراسة قد تقدم مجموعة من النتائج العلمية لصناع القرار؛ من أجل خدمة العملية السياسية واتخاذ الإجراءات المناسبة للمحافظة على استقرار الوطن.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يتأثر مستقبل الحراك السياسي في الأردن بتوجهات الأفراد وآرائهم السياسية تجاه أنفسهم والمجتمع والتركيبة الحكومية، كما أن مستقبل النظام السياسي واستقراره، يرتبط بطبيعة نمط الثقافة السياسية للأفراد القاطنين فيه، ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيس، وهو: ما العلاقة بين نمط الثقافة السياسية لدى أعضاء النقابات المهنية، وتوجهاتهم نحو الحراك السياسي في الأردن؟ ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما طبيعة نمط الثقافة السياسية لدى أعضاء النقابات المهنية في الأردن؟
- ما اتجاهات أعضاء النقابات المهنية نحو الحراك السياسي في الأردن؟
- هل توجد علاقة بين طبيعة نمط الثقافة السياسية لدى أعضاء النقابات المهنية وتوجهاتهم نحو مستقبل الحراك السياسي في الأردن؟

المنهج والإجراءات المنهجية:

استخدم الباحثون منهجاً علمياً يجمع بين الأسلوبين الكمي والنظري لجمع المعلومات، كما استخدمت أداة الاستبانة، ويرى جارول مانهايم وريتشارد ريتش (1996) أن عملية جمع المعلومات وتفسيرها في البحث السياسي، تتكون من عدة مراحل مترابطة، هي: صياغة النظرية، والتعريف الإجرائي لها، وصياغة سؤال بحثي، ووضع مؤشرات لقياس الظاهرة، واختيار أساليب بحث ملائمة، ومن ثم

ملاحظة السلوك، وتحليل البيانات وتفسير النتائج. لذا فقد كانت الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية على النحو الآتي:

أولاً – مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء النقابات المهنية؛ الأمر الذي أدى إلى اختيار عينة عنقودية عشوائية متعددة المراحل، واختيرت محافظة من كل إقليم من الأقاليم الثلاثة (الشمال، والوسط، والجنوب) باستخدام العينة العشوائية، ووزعت أداة الدراسة على الأعضاء المراجعين لمجمع النقابات المهنية من خلال زيارة هذه المجمعات؛ بحيث يتناسب عدد أفراد العينة مع عدد أفراد منتسبي النقابات المهنية كل على حدة، ووفق ما يسمى بالتوزيع المتناسب (Proportional Allocation).

ثانياً – أداة الدراسة:

صمم الباحثون استبانة لتحقيق أهداف الدراسة، تكونت من ثلاثة أقسام: الأول تضمن المعلومات الشخصية للمبحوثين، وتضمن القسم الثاني (49) فقرة موزعة على (3) مجالات؛ بحيث تقيس نمط الثقافة السياسية، في حين تكون القسم الثالث من (22) فقرة موزعة على (3) مجالات؛ لقياس مستقبل الحراك السياسي، وقد اعتمدت الدراسة مقياس ليكرت الثلاثي (موافق، ومتردد، وغير موافق).

ثالثاً – صدق الأداة وثباتها:

عُرضت الأداة على عدد من المحكمين المختصين؛ للتأكد من صدقها الظاهري، وأخذ بملاحظاتهم، ثم وزعت الاستبانة على عينة تجريبية من النقابيين؛ لقياس مدى وضوحها، وقد عدلت بعض الفقرات وفقاً لمعطيات هذه الدراسة التجريبية. ولحساب ثبات الأداة، استخدمت معادلة (كرونباخ ألفا)، وقد بلغ معامل الثبات للأداة (0,88)، وهي نسبة مناسبة لغايات هذه الدراسة.

رابعاً – المعالجة الإحصائية:

وزعت (720) استبانة على عينة الدراسة، كان الصالح منها للتحليل (661)، وقد رقمت، وأدخلت لذاكرة الحاسوب باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية The Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). وللإجابة عن أسئلة الدراسة، استخدمت التكرارات والنسب المئوية والأوساط الحسابية للنسب المئوية، واستخدم اختبار تحليل الانحدار، ولمعرفة نمط الثقافة السياسية لأعضاء النقابات المهنية، اعتمد على دراسة روزنبوم والتر (1975)، الذي اعتبر الثقافة

السياسية متكاملة، إذا كان الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجة الموافقة أكثر من 50%، في حين تكون الثقافة السياسية مفتتة إذا كان الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجة عدم الموافقة أقل من 50%.

الإطار النظري:

على الرغم من غلبة الطابع السياسي للثورات العربية، فإن العامل الثقافي، يُعد من العوامل المهمة التي ساعدت على تفجير الثورات والاحتجاجات والحراكات في بعض الدول العربية؛ لأن الاحتجاجات تختزن في داخلها تعبيرات، ومواقف ثقافية بعضها غير مُعلن، وبعضها مُعلن في رموز وسلوكيات، ومن هنا جاءت العلاقة بين الثقافي والسياسي في ظاهرة التغيير التي حصلت للدول العربية (عبداللطيف، 2012، ص19).

ولتحديد معنى الثقافة السياسية؛ بهدف الوقوف على معرفة نمط الثقافة السياسية لفئة معينة من المجتمع، قام العديد من الفلاسفة والأنثروبولوجيين وعلماء السياسة والاجتماع والقانون بتعريفها كل بحسب مجاله؛ فتذكر هذه الدراسة تعريفات كل من جبرائيل إلموند، ولوشيان باي، وروزنبوم والتر؛ فجبرائيل إلموند عرفها على أنها: مجموعة من توجهات واتجاهات سياسية وأنماط سلوكية للأفراد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة، وتجاه دوره بوصفه فرداً في ذلك النظام (Almond & Verba, 1965, p12)، في حين يرى لوشيان باي (Pye, 1968 , p218) أنها مجموعة الاتجاهات والمشاعر والمعتقدات التي تعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسية، وتقدم قواعد مستقرة تحكم تصرفات أعضاء النظام السياسي.

أما والتر روزنبوم (Rosenbaum, 1975, p4). فيرى أن الثقافة السياسية مجموعة لتوجهات أفراد المجتمع نحو النظام السياسي وعناصره المختلفة، وقسمها إلى المؤشرات التي ستأخذ بها هذه الدراسة، وهي:

أولاً – التوجهات نحو الذات، ويقاس هذا المؤشر بناءً على:

أ – الكفاءة السياسية (Political Competence): تتمثل في مدى رغبة الأفراد وشعورهم نحو المشاركة، من خلال تكرار التصويت وممارسة النشاطات السياسية، بالإضافة إلى المعرفة بالأحداث السياسية والاهتمام بها.

ب – الفعالية السياسية (Political Efficacy): تتمثل في مدى شعور الأفراد

بأن مشاركتهم لها تأثير فعلي في الحياة السياسية، وأن هذا التأثير يؤدي إلى التغيير السياسي من خلال العمل المدني.

ثانياً – التوجهات نحو الآخرين في النظام السياسي، وسوف يقاس هذا عن طريق:

أ – الهوية السياسية (Political - Identity): تتمثل في مدى شعور الأفراد بالولاء والالتزام والانتماء الكبير للوحدات السياسية المتمثلة بالأمة والدولة والمنطقة الجغرافية.

ب – الثقة السياسية (Political - Trust): تتمثل في مدى شعور الأفراد بالانفتاح والتعاون وقبول الآخرين، وإن كانوا من أصول أو أديان أو أحزاب أو طبقات مختلفة.

ج – قوانين اللعبة (Rules of the Game): تتمثل في شعور الأفراد نحو القوانين والأعراف التي يجب أن تتبع في الحياة المدنية، من خلال شعورهم بكيفية التعبير عن الرأي السياسي في أثناء الحوار مع المعارضة السياسية، بالإضافة إلى معرفة الحقوق والواجبات للفرد نفسه.

ثالثاً – التوجهات نحو التركيبة الحكومية التي تقاس من خلال:

أ – التوجهات نحو النظام (Regime Orientations): تتمثل في كيفية تقييم الأفراد وآرائهم السياسية في المؤسسات السياسية الرسمية، ورموزها ومسؤوليها ومعاييرها، بالإضافة إلى مدى الاعتقاد بشرعية النظام السياسي.

ب – التوجهات نحو المدخلات والمخرجات الحكومية (Orientations toward Governmental Inputs and Outputs): وذلك من خلال توجهات الأفراد وآرائهم في السياسات التي تصدر عن الحكومة، والاقتناع بسياستها.

يرى بعض الباحثين أنه لا بد من توافر الثقافة السياسية الديمقراطية للحراكيين ولجميع أفراد المجتمع، حتى يحقق الحراك السياسي مقاصده، وصولاً إلى الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يرنو إليها جميع عناصر النظام السياسي، كما أن الحُكم الديمقراطي، يحتاج أيضاً إلى ثقافة سياسية ديمقراطية، تمتاز بقيم المساواة والمشاركة والعدل والحرية، والتجديد والتغيير؛ مراعاة للظروف الجديدة ومقتضياتها (هلال، 1976: 89–90)، بالإضافة إلى أن

الإحساس بالثقة نحو القيادات والمؤسسات السياسية وأدائها، يتعرض للتغير استناداً لفعالية أداء القيادة والمؤسسات، والتغيير الثقافي إما أن يكون بطريقة مخطط لها من أجل الوصول إلى الإصلاح المنشود، وإما بطريقة غير مخطط لها، تشكلها الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتاريخية (المغيربي، 1994: 231–233).

وقد اختلفت الرؤى حول العلاقة بين الثقافة السياسية وبين الحراك السياسي على مستوى الوطن العربي؛ فهناك من يرى أن الربيع العربي والحراك السياسي هو الذي أنتج ثقافة سياسية جديدة، او غير في الثقافة السياسية الموجودة؛ فيرى نوفل (2012) أن الربيع العربي أسهم في خلق ثقافة مبنية على وعي عربي من المحيط إلى الخليج من أجل التخلص من الأنظمة المستبدة، في حين يرى آخرون أن الثقافة السياسية هي التي أثرت على طبيعة الحراك السياسي في العالم العربي بشكل عام والأردن بشكل خاص (عبداللطيف، 2012).

شهد الشارع الأردني حراكات سياسية، هدفت إلى إيقاف عجلة الظلم والفساد وضمان صنع مستقبل أفضل، وعلى الرغم من تعدد الأسباب التي أدت إلى ذلك، فإن البيئة الثقافية لها دور مؤثر في عملية الإصلاح السياسي، بدفع مسيرته أو إعاقته، وذلك من خلال تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمه وأنماط سلوكه (موسى وريم، 2012)، وقد بدأت الاحتجاجات في الأردن قبل ثورات الربيع العربي؛ حيث انطلقت تظاهرات عنيفة عام 1989 في جنوب الأردن (هبة نيسان)؛ الأمر الذي أدى إلى عودة الحياة البرلمانية على أثرها. وقد تجددت على فترات لاحقة حتى تجددت في عام 2011؛ للمطالبة بتعميق الإصلاحات وبمزيد من الشفافية ومحاربة الفساد، وقد شارك في هذه المسيرات والاحتجاجات أحزاب المعارضة والنقابات المهنية والحركات الشبابية ومؤسسات المجتمع المدني والمجموعات المستقلة، (الموسى، 2012). إلا أن النظام السياسي الأردني استطاع استيعاب هذه الحراكات من خلال عدم لجوء السلطة السياسية إلى القمع، حتى أثمرت تلك الاحتجاجات عن إجراء بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية، مثل التعديلات الدستورية، وقوانين الانتخاب والأحزاب السياسية، وكذلك إعادة النظر بالنهج الاقتصادي بما يُسهم في تخفيض نسب الفقر والبطالة، وإيقاف غلاء الأسعار، ومكافحة الفساد. (بني سلامة، 2013: 24؛ الموسى، 2012).

الدراسات السابقة:

إن المتتبع للأدب النظري لموضوع الدراسة، يجد مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولته وبطرق مختلفة، وسوف نقوم بعرض هذه الدراسات بحسب الموضوع والترتيب الزمني لها؛ فمن الدراسات التي تناولت عمليات الإصلاح السياسي دراسة الطويل وعويمر (2012) التي جاءت بهدف البحث في قوانين الانتخابات النيابية في الأردن، وأثرها في الإصلاح السياسي منذ العودة للديمقراطية عام 1989 إلى عام 2010، وقد توصلت الدراسة إلى أن القوانين السبعة التي صدرت خلال هذه الفترة، تضمنت العديد من الإيجابيات التي أسهمت في إحداث إصلاح سياسي، كما تبين أن هناك عدداً من السلبيات مثل الإبقاء على نظام الصوت الواحد غير المتحول، الذي شجع على الولاءات الضيقة كالعشائرية والعائلية والطائفية والإقليمية على حساب الخيارات الوطنية الأوسع، وعدم توزيع مقاعد مجلس النواب على المحافظات والمناطق بحسب عدد السكان؛ مما أحدث خللاً في تمثيل سكان المحافظات والمناطق تمثيلاً عادلاً في مجلس النواب. وحول أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999 – 2012، تأتي دراسة الخلايلة (2012) التي توصلت إلى مجموعة من النتائج، أهمها: إثبات فرضها القائل بوجود علاقة طردية بين الإصلاح السياسي وعملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية. أما رايان (2011) فقد أجرى دراسة حول المعارضة السياسية والإصلاح؛ بهدف تعرف النشاط الإصلاحي الذي جرى في الأردن، وكيف قاوم النظام السياسي هذه الإصلاحات، بالاضافة إلى معرفة كم الإصلاحات التي حصلت في الأردن؛ حيث خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج، أهمها: أنَّ الأردن شهد عقوداً من النشاط السياسي المؤيد للإصلاح والديمقراطية، في حين أن هذه الإصلاحات كانت شكلية، هذا بالإضافة إلى أن الجماعات المنادية بالإصلاح في الأردن لم تنجح في تشكيل تحالف إصلاحي موحد قادر على فرض أجندته الإصلاحية على مستوى البلاد، وتحقيق الإصلاح المنشود. وقد عرض الباحث أشكال المطالبة بالإصلاح وطرقها، مثل: النشاط الإصلاحي للمعارضة من خلال الأحزاب السياسية اليسارية والجماعات الإسلامية، بالإضافة إلى الأشكال الجديدة لدعاة الإصلاح والديمقراطية، من مثل الحركات الشبابية ونشاطاتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي. كما أجرت الحنيطي (2009) دراسة حول مدى فاعلية النقابات المهنية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن؛ وذلك من أجل تحليل ودراسة واقع دور النقابات المهنية في عملية الإصلاح

السياسي في الأردن. وقد أشارت النتائج إلى تصنيف النقابات المهنية على أنها من ضمن جماعات الضغط أو جماعات المصلحة، وأنها قامت بأدوار الأحزاب السياسية ووظائفها، وقد أوصت الدراسة بوجوب قيام شراكة حقيقية بين السلطة التنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني – النقابات المهنية – في عملية الإصلاح السياسي؛ لما تتمتع به هذه النقابات من وزن سياسي لدى أعضائها.

أما بخصوص الدراسات التي تناولت الربيع العربي والحراك السياسي، فقد أجرى بني سلامة (2013) دراسة حول الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي؛ بهدف تعرف التوجهات السياسية لناشطي الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي، من خلال تعرف أسباب نشاط الحراك والتحديات التي تواجهه والإنجازات التي حققها الحراك ومستقبله، بالإضافة إلى معرفة أثر بعض المتغيرات المستقلة على هذه الاتجاهات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها: إن أكثر الأسباب تاثيراً على نشأة الحراك السياسي هي الأسباب الاقتصادية، كما أن الاتجاه العام لردود الفعل الرسمي تجاه الحراك ودور مؤسسات المجتمع المدني في نشأة الحراك وتطوره كان إيجابياً وبدرجة متوسطة. كما قام الموسى (2012)، بدراسة من النوع الكيفي حول الرقمنة والربيع العربي في الأردن، وقسمت الربيع الأردني إلى قسمين: الربيع الأول بعدعام 1989 الذي حقق بعض الإصلاحات، ومن ثم الربيع الثاني بعد عام 2011 بعد انفجار الثورات العربية في كل من تونس ومصر. وقد توصل الباحث إلى العديد من الاستنتاجات، أهمها تكيف النظام السياسي الأردني مع التطور التقني استجابة لتداعيات الثورة الرقمية في وقت مبكر؛ الأمر الذي مكنه من التعامل مع حتمية التغيير الديمقراطي بصورة أفضل من تلك الدول التي لم تستجب لاستحقاقات الثورة الرقمية. وعن دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز المواطنين الأردنيين على المشاركة في الحراك الجماهيري، في حين جاءت دراسة العلاونة (2012) بعنوان: دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز المواطنين الأردنيين على المشاركة في الحراك الجماهيري، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تعرف دور مواقع التواصل الاجتماعي، في حفز المواطنين الأردنيين للمشاركة في فعاليات الحراك الجماهيري، وقد استخدم الباحث منهج المسح الإعلامي بشقيه الوصفي والتحليلي، على عينة بلغت (296) شخصاً من النقابيين في مدينة إربد. وتوصل الباحث إلى العديد من النتائج، أهمها أن المطالبة بإصلاحات دستورية تصدرت قائمة موضوعات الحراك الجماهيري، وشارك فيها النقابيون عبر مواقع التواصل

الاجتماعي، وحصلت على ما نسبته (14,4%)، تلتها المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية بنسبة (14,1%)، وأوضحت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السمات الديموغرافية للنقابيين والمشاركة في الحراك الجماهيري عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

ومن الدراسات التي تناولت الثورات العربية والحراك السياسي أيضاً دراسة مصطفى (2011) التي جاءت بهدف تقديم مقاربات نظرية أولية حول الثورات العربية، وتأسيس أطر معرفية جديدة للتعاطي مع الواقع السياسي الجديد الذي أوجدته الثورات. وقد قام الباحث بعرض ثلاث مقاربات أساسية، يعتقد أنها متغيرات أساسية في الإنتاج المعرفي النظري في المستقبل، وهي: الجيل الثاني من الأنظمة السلطوية، ومن ثم التغييرات في دور الجيش، وأخيراً انتقال الإسلام السياسي من حالة المعارضة إلى حالة السلطة، بالإضافة إلى دراسة العايد (2009) التي هدفت إلى الكشف عن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على مستوى الاحتجاج السياسي في مدينة معان، ومعرفة إذا ما كانت هذه العوامل تتغير بتغير بعض المتغيرات المستقلة مثل الجنس والمهنة والمؤهل العلمي والدخل والحالة الاجتماعية، وذلك من خلال دراسة ميدانية على عينة عشوائية من مدينة معان في جنوب الأردن. وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج، أهمها: أن تأثير الأسباب الاجتماعية التي يمكن أن تسهم في التشجيع على الاحتجاج السياسي كانت عالية جداً، في حين كان تأثير الأسباب السياسية والأسباب الفكرية والثقافية والدينية التي تسهم في الاحتجاج السياسي عالية، هذا، بالإضافة إلى أن غلاء الأسعار من المجال العام قد كان له دور كبير في التشجيع على الاحتجاج السياسي.

أما الدراسات التي تناولت الأبعاد الثقافية والاقتصادية وعلاقتها مع الربيع العربي والحراك السياسي فقد أجرى خليل (2013) دراسة حول تأثير العامل الاقتصادي الداخلي بوصفه عاملاً رئيساً لاندلاع الثورات العربية في كل من مصر وتونس وليبيا، وقد توصل الباحث إلى أنه على الرغم من أهمية هذا العامل فإنه لم يكن العامل الرئيس في قيام الثورات العربية المعاصرة، وقد تبين أنه يوجد عوامل أخرى ساعدت على اندلاع الثورات، وقد جاءت نتائج الدراسة متباينة فيما بين دول الدراسة؛ فوزن العامل الاقتصادي، يختلف بين مصر وتونس من جهة وبين ليبيا من جهة أخرى، في حين جاءت دراسة مصلح (Musleh, 2012)، بعنوان الربيع العربي والتحدي الثقافي، وتوصل الباحث إلى العديد من النتائج، أهمها: فشل الثورات العربية

في تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي المنشود، معزياً ذلك إلى عدم استعداد العرب من الداخل لأي تغيير جذري؛ حيث يرى الباحث أنهم لايزالون ممزقين بين الولاء للتراث ومواجهة الواقع والتأقلم مع متطلبات الحياة العصرية. وحول دور الثقافة السياسية في تفجير الثورات العربية، تأتي دراسة مالكي (2012) التي هدفت إلى تفسير وتحليل الدور الذي قامت به الثقافة السياسية في تفجير الثورات العربية، وذلك من خلال محورين: الأول تناول مفهوم الثقافة السياسية وتحديد معناها لقياس قدرتها على التغيير من خلال الثورات العربية، والثاني في محاولة تعرية مظاهر الثقافة السياسية التي كرست ديمومة الاستبداد التي كانت سبب ميلاد الحركات الاجتماعية، وأدت إلى الانفجار الذي طال معظم الأقطار العربية. توصل الباحث إلى أن المجتمع العربي أمام تطور تاريخي نوعي يؤسس لميلاد ثقافة سياسية جديدة لن تكون سوى ثقافة المشاركة لا ثقافة الخضوع والاتباع.

تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

أولاً: للإجابة عن سؤال الدراسة المتعلق بمعرفة نمط الثقافة السياسية لأعضاء النقابات المهنية، حسب الوسط الحسابي للنسب المئوية للإجابة عن فقرات الدراسة بحسب مجالاتها على نحو ما في جدول (1).

جدول (1)
الوسط الحسابي للنسب المئوية لمجالات نمط الثقافة السياسية

المجالات	غير موافق	متردد	موافق
الكفاءة السياسية	40.063	19.275	40.662
الفعالية السياسية	48.050	22.167	29.783
الهوية السياسية	27.117	21.933	50.950
الثقة السياسية	14.287	18.901	66.812
فهم قواعد اللعبة	17.500	20.033	62.467
التوجه نحو المؤسسات الحكومية	42.337	31.750	25.913
التوجهات نحو المدخلات والمخرجات	55.614	29.757	14.629
الكلي	35	23.400	41.600

يتبين من جدول (1) أن الكفاءة السياسية لأعضاء النقابات المهنية كانت مفتتة؛ حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجات الموافقة على الفقرات التي تقيس الكفاءة السياسية 40,662%، وهذا يعني أن رغبة أعضاء النقابات المهنية وشعورهم نحو المشاركة السياسية، كانت تتجه نحو السلبية، وعلى الرغم من أن الكفاءة السياسية لأعضاء النقابات المهنية أكبر من الفعالية السياسية لديهم فإنها كانت مفتتة أيضاً؛ إذ بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجة الموافقة على الفقرات التي تقيس الفعالية السياسية كانت 29,783، وهذا يعني شعور أعضاء النقابات المهنية بأن مشاركتهم ليس لها تأثير فعلي في الحياة السياسية، كما أنها لا تؤدي إلى التغيير السياسي من خلال العمل المدني؛ الأمر الذي يعني أنّ توجهات أعضاء النقابات المهنية نحو أنفسهم كانت مفتتة؛ بمعنى أنّ اتجاهاتهم نحو المشاركة من خلال تكرار التصويت وممارسة النشاطات السياسية، بالإضافة إلى المعرفة بالأحداث السياسية والاهتمام بها، كانت سلبية إلى حد ما، هذا بالإضافة إلى سلبية شعورهم نحو التأثير الفعلي لمشاركتهم في الحياة السياسية.

أما بخصوص توجهات أعضاء النقابات المهنية نحو الآخرين في النشاط السياسي، فقد أوضح الجدول أنّ الهوية السياسية لأعضاء النقابات المهنية كانت متكاملة؛ حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجة الموافقة على الفقرات التي تقيس الهوية السياسية 50,950%، كما أنّ الثقة السياسية لأعضاء النقابات المهنية كانت متكاملة أيضاً؛ حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجة الموافقة على الفقرات التي تقيس الثقة السياسية 66,812%، هذا بالإضافة إلى أنّ فهم قواعد اللعبة السياسية لدى أعضاء النقابات المهنية كان متكاملاً أيضاً؛ حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجة الموافقة على الفقرات التي تقيس هذه البعد 62,467%؛ الأمر الذي يعني أنّ توجهات أعضاء النقابات المهنية نحو الآخرين في النظام السياسي كانت إيجابية، حيث إنّ شعورهم بالولاء والالتزام والانتماء الكبير للوحدات السياسية المتمثلة في الأمة والدولة والمنطقة الجغرافية كان إيجابياً، هذا بالاضافة إلى أنّ شعور أعضاء النقابات المهنية بالانفتاح والتعاون وقبول الآخرين، حتى لو كانوا من أصول أو أديان أو أحزاب أو طبقات مختلفة، كان إيجابياً أيضاً. وقد تبين أيضاً أن شعور أعضاء النقابات المهنية نحو القوانين والأعراف التي يجب أن تتبع في الحياة المدنية، من خلال شعورهم بكيفية التعبير عن الرأي السياسي في أثناء الحوار مع المعارضة السياسية، بالإضافة إلى معرفة الحقوق والواجبات للفرد نفسه يتجه نحو الإيجابية.

وقد بين الجدول أنّ توجه أعضاء النقابات المهنية نحو المؤسسات الحكومية كان مفتتاً؛ حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجة الموافقة على فقرات هذا البعد 25,913%، كما أنّ توجهات أعضاء النقابات المهنية نحو المدخلات والمخرجات في النظام السياسي الأردني كانت مفتته أيضاً؛ حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجة الموافقة على الفقرات التي تقيس هذا البعد 14,629%؛ الأمر الذي يعني أنّ توجهات أعضاء النقابات المهنية نحو التركيبة الحكومية كان مفتتاً؛ حيث كان تقييم الأفراد وآراؤهم السياسية في المؤسسات السياسية الرسمية، ورموزها ومسؤوليها ومعاييرها، بالإضافة إلى مدى الاعتقاد بشرعية النظام السياسي – يميل إلى السلبية. هذا بالإضافة إلى أنّ توجهات أعضاء النقابات المهنية وآراءهم في السياسات التي تصدر عن الحكومة، والاقتناع بالسياسة الحكومية تميل إلى السلبية أيضاً.

ثانياً: للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني، المتعلق بمعرفة اتجاهات أعضاء النقابات المهنية نحو الحراك السياسي في الأردن، فقد حسب الوسط الحسابي للنسب المئوية للإجابة عن فقرات الدراسة بحسب مجالاتها على نحو ما في جدول (2).

جدول (2)
الوسط الحسابي للنسب المئوية لمجالات الاتجاهات نحو الحراك السياسي

مجالات مستقبل الحرك	غير موافق	متردد	موافق
فعالية الحراك السياسي مستقبلاً ودوره في الإصلاح السياسي	21.943	33.186	44.871
الموقف الخاص من الحراك السياسي والمشاركة فيه مستقبلاً	28.512	39.900	31.588
استمرارية الحراك السياسي	34.214	36.029	29.757

يتبين من جدول (2) (أبو كركي وآخرون، 2017) أنّ فعالية الحراك السياسي مستقبلاً ودوره في الإصلاح السياسي من وجهة نظر أعضاء النقابات المهنية يتجه نحو السلبية؛ حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجات الموافقة على الفقرات التي تقيس هذا البعد 44,871%، كما أن موقف أعضاء النقابات المهنية الخاص من الحراك السياسي والمشاركة فيه مستقبلاً كان يميل إلى السلبية؛ حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجة الموافقة للفقرات التي تقيس هذا البعد

31,588%. هذا، وقد كانت توجهات أعضاء النقابات المهنية نحو استمرارية الحراك السياسي في الأردن يميل إلى التراجع؛ حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجات الموافقة على استمرارية الحراك السياسي في الأردن 29,757%.

ثالثاً: للإجابة عن السؤال الثالث المتعلق بمعرفة العلاقة بين نمط الثقافة السياسية لأعضاء النقابات المهنية واتجاهاتهم نحو الحراك السياسي، فقد استخدم اختبار تحليل الانحدار بالإضافة إلى حساب معاملات الارتباط على النحو الآتي:

- لمعرفة العلاقة بين نمط الثقافة السياسية لأعضاء النقابات المهنية واتجاهاتهم نحو فعالية الحراك السياسي مستقبلاً ودوره في الإصلاح، فقد حسب معامل ارتباط بيرسون على نحو ما في جدول (3).

جدول (3)
نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة مع بعضها وبين المتغير التابع

المتغيرات	فعالية الحراك	الكفاءة السياسية	الفعالية السياسية	الهوية السياسية	الثقة السياسية	قوانين اللعبة	المؤسسات الحكومية
فعالية الحراك							
الكفاءة السياسية	-,124*						
الفعالية السياسية	,129*	,229*					
الهوية السياسية	-,141*	,161*	,252*				
الثقة السياسية	,279*	-,173*	,258*	,152*			
قوانين اللعبة	,236*	-,048	,134*	,179*	,512*		
المؤسسات الحكومية	,088*	,124*	,571*	,340*	,239*	,149*	
المدخلات والمخرجات	-,048	,142*	,424*	,333*	,085*	,110*	,603*

* دال إحصائياً، ن = 661 .All requested variables entered

يظهر في جدول (3) مصفوفة معاملات الارتباط بين جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع؛ بحيث يمكن تحديد أي المتغيرات له الأثر الأكبر في المتغير التابع، هذا، بالإضافة إلى توضيح الارتباطات الداخلية بين المتغيرات المستقلة، وقد تبين من هذا الجدول أنه يوجد علاقة بين جميع أبعاد الثقافة السياسية ما عدا فهم قوانين اللعبة السياسية والكفاءة السياسية، وتبين أنّ قيمة

معامل ارتباط بيرسون بينهما بلغ –0,048، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leqslant 0,05$، كما أنه لا يوجد علاقة بين فعالية الحراك السياسي مستقبلاً ودوره في الإصلاح وبين التوجهات نحو التركيبة الحكومية (المدخلات والمخرجات)؛ حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون –0,048، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leqslant 0,05$.

وقد تبين وجود علاقة بين أبعاد الثقافة السياسية (الكفاءة السياسية، والفعالية السياسية، والهوية السياسية، والثقة السياسية، وفهم قوانين اللعبة، والتوجه نحو المؤسسات الحكومية) وبين فعالية الحراك السياسي مستقبلاً ودوره في الإصلاح.

ولمعرفة قدرة نمط الثقافة السياسية لأعضاء النقابات المهنية على التنبؤ بفعالية الحراك مستقبلاً ودوره في الإصلاح، استخدم اختبار تحليل الانحدار على نحو ما في الجداول (4أ) (4ب) (4ج).

جدول (4أ)
ملخص تحليل الانحدار

ر	مربع ر	مربع ر المعدلة	الخطأ المعياري في التقدير
.394 (أ)	.155	.146	.48763

المتنبئ (أ): المدخلات والمخرجات، الثقة السياسية، الكفاءة السياسية، الهوية السياسية، فهم قواعد اللعبة، الفعالية السياسية، التركيبة الحكومية.

جدول (4ب)
تحليل تباين الانحدار (ب)

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
الانحدار	28.565	7	4.081	17.161	.000(a)
الخطأ	155.275	653	.238		
الكلي	183.840	660			

المتنبئ (أ): المدخلات والمخرجات، الثقة السياسية، الكفاءة السياسية، الهوية السياسية، فهم قواعد اللعبة، الفعالية السياسية، التركيبة الحكومية.

المتنبأ به (ب): فعالية الحراك مستقبلاً ودوره في الإصلاح السياسي.

جدول (4 ج)
نتيجة تحليل الانحدار (أ)

الثابت	معاملات غير المعيارية		ت	مستوى الدلالة
	قيمة معامل الانحدار	الخطأ المعياري		
	1.733	.162	10.671	.000
الكفاءة السياسية	.096-	.047	2.043-	.041
الفعالية السياسية	.131	.048	2.704	.007
الهوية السياسية	.208-	.039	5.356-	.000
الثقة السياسية	.186	.050	3.691	.000
فهم قواعد اللعبة	.180	.046	3.925	.000
المؤسسات الحكومية	.105	.052	2.022	.044
المدخلات والخرجات	.118-	.048	2.448-	.015

المتنبأ به (أ): فعالية الحراك مستقبلاً ودوره في الإصلاح السياسي.

يظهر في جدول (4أ) قيمة الارتباط ر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما يظهر أيضاً قيمة مربع ر وقيمة مربع ر المعدلة اللتين تدلان على مقدرة المتغيرات المستقلة في التنبؤ بالمتغير التابع، وقد تبين أنّ معامل الارتباط بين نمط الثقافة السياسية لأعضاء النقابات المهنية وتوجهاتهم نحو فعالية الحراك السياسي مستقبلاً ودوره في الإصلاح بلغ 0,394؛ مما يدل على أنّ العلاقة بينهم كانت موجبة؛ بمعنى أنّه كلما يتجه نمط الثقافة السياسية لأعضاء النقابات المهنية نحو الإيجابية والتكامل، تزداد فعالية الحراك السياسي مستقبلاً، ويكون له دور كبير في الإصلاح السياسي، هذا، وحسبت قيمة مربع معامل الارتباط البالغة 0,155 التي تظهر نسبة التباين المفسر؛ بمعنى أن 15,5% من فعالية الحراك السياسي ودوره في الإصلاح السياسي تفسر من خلال توجه نمط الثقافة السياسية لأعضاء النقابات المهنية نحو الإيجابية. وهذا يدل أيضاً على قدرة متغير نمط الثقافة السياسية على التنبؤ بفعالية الحراك السياسي ودوره في الإصلاح السياسي، كما بينت دلالة هذه القيمة المبينة في جدول (4ب) تحليل انحدار التباين من خلال اختبار ف الذي يبين مقدرة نمط الثقافة السياسية على التنبؤ بفاعلية الحراك السياسي، ودوره في الإصلاح مقبولة إحصائياً؛ حيث كانت قيمة ف المحسوبة 17,161 وهي ذات دلالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \geqslant 0,05$.

وقد حسبت قيمة الثابت وقيمة ب في جدول (4ج) اللتان تدلان على شكل معادلة التنبؤ على النحو الآتي:

فعالية الحراك السياسي ودوره في الإصلاح = 1,733 –0,096 × الكفاءة السياسية + 0,131 × الفعالية السياسية – 0,208 × الهوية السياسية + 0,186 × الثقة السياسية + 0,180 × فهم قواعد اللعبة + 0,105 × المؤسسات الحكومية – 0,118 × المدخلات والمخرجات.

وقد كانت أكثر أبعاد الثقافة السياسية تأثيراً في فعالية الحراك السياسي ودوره في الإصلاح السياسي الهوية السياسية، تلتها الثقة السياسية، وفهم قواعد اللعبة السياسية، ثم جاءت الفعالية السياسية وتوجهات الأعضاء نحو التركيبة الحكومية (المدخلات والمخرجات)، وأخيراً جاءت التوجهات نحو المؤسسات الحكومية والكفاءة السياسية بالدرجة الأخيرة؛ حيث تبين أنّ فعالية الحراك السياسي ودوره في الإصلاح السياسي له علاقة عكسية مع الكفاءة السياسية لأعضاء النقابات المهنية، الهوية السياسية لأعضاء النقابات المهنية، وتوجه أعضاء النقابات نحو التركيبة الحكومية (المدخلات والمخرجات).

– لمعرفة العلاقة بين نمط الثقافة السياسية لأعضاء النقابات المهنية وموقفهم الخاص من الحراك السياسي والمشاركة فيه مستقبلاً، فقد تم حساب معامل ارتباط بيرسون على نحو ما في جدول (5).

جدول (5)
معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

		الموقف الخاص من الحراك والمشاركة فيه مستقبلاً
معامل ارتباط بيرسون	الكفاءة السياسية	.326*
	الفاعلية السياسية	.121*
	الهوية السياسية	.114*
	الثقة السياسية	.013
	فهم قواعد اللعبة	-.023
	المؤسسات الحكومية	.054
	المدخلات والخرجات	.014

ن = 661 ، * دال إحصائياً.

يتبين من خلال قيمة معامل الارتباط بين أبعاد الثقافة السياسية والموقف الخاص من الحراك السياسي والمشاركة فيه مستقبلاً، أنه توجد علاقة إيجابية بين كل من الكفاءة السياسية لأعضاء النقابات المهنية، والفاعلية السياسية لأعضاء النقابات المهنية، الهوية السياسية لأعضاء النقابات المهنية وبين موقفهم الخاص من الحراك السياسي والمشاركة فيه مستقبلاً؛ حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون 0,326، 0,121، 0,114 على التوالي؛ الأمر الذي يعني أنه كلما توجهت الكفاءة السياسية والفاعلية السياسية والهوية السياسية لأعضاء النقابات المهنية نحو الإيجابية والتكامل، ازداد موقفهم الخاص من الحراك السياسي والمشاركة فيه مستقبلاً.

ولمعرفة قدرة نمط الثقافة السياسية لأعضاء النقابات المهنية على التنبؤ بالموقف الخاص من الحراك السياسي والمشاركة فيه مستقبلاً، فقد استخدم اختبار تحليل الانحدار على نحو ما في الجداول (6أ) (6ب) (6ج).

جدول (6أ)
ملخص تحليل الانحدار

ر	مربع ر	مربع ر المعدلة	الخطأ المعياري في التقدير
.349 (أ)	.122	.113	.37218

المتنبأ به(أ): المدخلات والمخرجات، الثقة السياسية، الكفاءة السياسية، الهوية السياسية، فهم قواعد اللعبة، الفاعلية السياسية، المؤسسات الحكومية.

جدول (6ب)
تحليل تباين الانحدار (ب)

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
الانحدار	12.583	7	1.798	12.977	.000(a)
الخطأ	90.453	653	.139		
الكلي	103.036	660			

المتنبئ (أ): المدخلات والمخرجات، الثقة السياسية، الكفاءة السياسية، الهوية السياسية، قواعد اللعبة، الفاعلية السياسية، المؤسسات الحكومية.
المتنبأ به (ب): الموقف الخاص من الحراك السياسي والمشاركة فيه مستقبلاً.

جدول (6ج)
نتيجة تحليل الانحدار (أ)

الثابت	معاملات غير المعيارية		ت	مستوى الدلالة
	قيمة معامل الانحدار	الخطأ المعياري		
	1.284	.124	10.360	.000
الكفاءة السياسية	.297	.036	8.310	.000
الفاعلية السياسية	.039	.037	1.063	.288
الهوية السياسية	.054	.030	1.834	.067
الثقة السياسية	.072	.038	1.859	.063
فهم قواعد اللعبة	.050-	.035	1.425-	.155
التركيبة الحكومية	.005-	.040	.117-	.907
المدخلات والمخرجات	.059-	.037	1.590-	.112

المتنبأ به (أ): الموقف الخاص من الحراك والمشاركة فيه مستقبلاً.

تبين من جدول (6أ) أن معامل الارتباط بين نمط الثقافة السياسية لأعضاء النقابات المهنية والموقف الخاص من الحراك السياسي والمشاركة فيه مستقبلاً بلغ 0,349؛ مما يدل على أن العلاقة بينها كانت موجبة؛ بمعنى أنه كلما اتجه نمط الثقافة السياسية لأعضاء النقابات المهنية نحو الإيجابية والتكامل اتجه موقف أعضاء النقابات المهنية من الحراك السياسي إلى الإيجابية وازدياد احتمالية المشاركة فيه مستقبلاً. هذا، وقد حسبت قيمة مربع معامل الارتباط البالغة 0,122 التي تظهر نسبة التباين المفسر؛ بمعنى أن 12,2% من موقف أعضاء النقابات المهنية من الحراك السياسي والمشاركة فيه مستقبلاً، تفسر من خلال توجه نمط الثقافة السياسية لأعضاء النقابات المهنية نحو الإيجابية. وهذا يدل أيضاً على قدرة متغير نمط الثقافة السياسية على التنبؤ بالموقف الخاص لأعضاء النقابات المهنية من الحراك السياسي والمشاركة فيه مستقبلاً، كما بينت دلالة هذه القيمة المبينة في جدول (6 ب) أن تحليل انحدار التباين من خلال اختبار ف يبين مقدرة نمط الثقافة السياسية في التنبؤ بالموقف الخاص لأعضاء النقابات المهنية من الحراك السياسي والمشاركة فيه

مستقبلاً مقبولة إحصائياً؛ حيث كانت قيمة ف المحسوبة 12,977، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leqslant 0,05$.

وقد حسبت قيمة الثابت وقيمة ب في جدول (6ج) اللتان تدلان على شكل معادلة التنبؤ على النحو الآتي:

الموقف الخاص من الحراك السياسي والمشاركة فيه مستقبلاً = 1,284 + 0,297 × الكفاءة السياسية.

وقد كانت أكثر أبعاد الثقافة السياسية تأثيراً في الموقف الخاص من الحراك السياسي والمشاركة فيه مستقبلاً الكفاءة السياسية، وهي الوحيدة الدالة إحصائياً.

– لمعرفة العلاقة بين نمط الثقافة السياسية لأعضاء النقابات المهنية واتجاهاتهم نحو استمرارية الحراك السياسي، حسب معامل ارتباط بيرسون على نحو ما في جدول (7).

جدول (7)
معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

		استمرارية الحراك السياسي مستقبلاً
معامل ارتباط بيرسون	الكفاءة السياسية	*.282
	الفعالية السياسية	*.110-
	الهوية السياسية	*.005-
	الثقة السياسية	*.283-
	فهم قواعد اللعبة	*.254-
	المؤسسات الحكومية	*.263-
	المدخلات والمخرجات	*.089-

ن = 661 ، * دال إحصائياً.

يتبين من جدول (7) أنه لا يوجد علاقة بين الهوية السياسية لأعضاء النقابات المهنية واستمرارية الحراك السياسي مستقبلاً، في حين توجد علاقة إيجابية بين الكفاءة السياسية واستمرارية الحراك السياسي مستقبلاً، بمعنى أنه كلما ازدادت الكفاءة السياسية لأعضاء النقابات المهنية ازدادت احتمالية استمرارية الحراك

السياسي مستقبلاً؛ حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون بينهما 0,282، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leqslant 0,05$. هذا وقد تبين وجود علاقة سلبية بين كل من الفعالية السياسية، والثقة السياسية، وفهم قواعد اللعبة السياسية، والتوجه نحو المؤسسات الحكومية، والتوجه نحو المدخلات والمخرجات في النظام السياسي، وبين استمرارية الحراك السياسي مستقبلاً؛ حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما –0,110، –0,283، –0,254، –0,263، –0,089 على التوالي، وجميعها دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leqslant 0,05$؛ الأمر الذي يعني أن الميل إلى انخفاض الفعالية السياسية، والهوية السياسية، والثقة السياسية، وفهم قواعد اللعبة السياسة لأعضاء النقابات المهنية، بالإضافة إلى ميل توجهات أعضاء النقابات المهنية نحو المؤسسات الحكومية والمدخلات والمخرجات إلى السلبية يؤدي إلى زيادة احتمالية استمرار الحراك السياسي مستقبلاً.

ولمعرفة قدرة أبعاد الثقافة السياسية على التنبؤ باستمرارية الحراك السياسي مستقبلاً، فقد استخدم اختبار تحليل الانحدار على نحو ما في جداول (8أ) (8ب) (8ج).

جدول (8أ)
ملخص تحليل الانحدار

ر	مربع ر	مربع ر المعدلة	الخطأ المعياري في التقدير
.472 (أ)	.223	.215	.34327

المتنبئ (أ): المدخلات والمخرجات، الثقة السياسية، الكفاءة السياسية، الهوية السياسية، فهم قواعد اللعبة، الفاعلية السياسية، المؤسسات الحكومية.

جدول (8ب)
تحليل تباين الانحدار (ب)

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
الانحدار	22.071	7	3.153	26.758	.000 (أ)
الخطأ	76.945	653	.118		
الكلي	99.016	660			

المتنبئ (أ): المدخلات والمخرجات، الثقة السياسية، الكفاءة السياسية، الهوية السياسية، فهم قواعد اللعبة، الفاعلية السياسية، المؤسسات الحكومية.
المتنبأ به (ب): استمرارية الحراك السياسي مستقبلاً.

جدول (8ج)
نتيجة تحليل الانحدار (أ)

الثابت	معاملات غير المعيارية		ت	مستوى الدلالة
	قيمة معامل الانحدار	الخطأ المعياري		
	2.208	.114	19.312	.000
الكفاءة السياسية	.244	.033	7.383	.000
الفاعلية السياسية	.008	.034	.244	.808
الهوية السياسية	.059	.027	2.151	.032
الثقة السياسية	.077-	.035	2.171-	.030
فهم قواعد اللعبة	.134-	.032	4.155-	.000
المؤسسات الحكومية	.238-	.037	6.500-	.000
المدخلات والمخرجات	.045	.034	1.334	.183

المتنبأ به (أ): استمرارية الحراك السياسي مستقبلاً.

يظهر في جدول (8أ) أن معامل الارتباط بين نمط الثقافة السياسية لأعضاء النقابات المهنية وتوجهاتهم نحو استمرارية الحراك السياسي مستقبلاً بلغ 0,472؛ مما يدل على أن العلاقة بينها كانت موجبة؛ بمعنى أنه كلما اتجه نمط الثقافة السياسية لأعضاء النقابات المهنية نحو الإيجابية والتكامل، ازدادت احتمالية استمرارية الحراك السياسي مستقبلاً. هذا، وقد حسبت قيمة مربع معامل الارتباط، وبلغت 0,223 لتظهر نسبة التباين المفسر؛ بمعنى أن 22,3% من احتمالية استمرارية الحراك السياسي، تفسر من خلال توجه نمط الثقافة السياسية لأعضاء النقابات المهنية نحو الإيجابية. وهذا يدل أيضاً على قدرة متغير نمط الثقافة السياسية على التنبؤ باحتمالية استمرارية الحراك السياسي مستقبلاً، كما بينت دلالة هذه القيمة المبينة في جدول (8ب) تحليل انحدار التباين من خلال اختبار ف الذي يبين مقدرة نمط الثقافة السياسية في التنبؤ باحتمالية استمرارية الحراك السياسي مستقبلاً مقبولة إحصائياً؛ حيث كانت قيمة ف المحسوبة 26,758 وهي ذات دلالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leqslant 0,05$.

وقد حسبت قيمة الثابت وقيمة ب في جدول (8ج) اللتان تدلان على شكل معادلة التنبؤ على النحو الآتي:

استمرارية الحراك السياسي مستقبلاً = 2,208 + 0,244 × الكفاءة السياسية + 0,059 × الهوية السياسية – 0,077 × الثقة السياسية – 0,134 × فهم قواعد اللعبة – 0,234 × التوجه نحو المؤسسات الحكومية

وقد كانت أكثر أبعاد الثقافة السياسية تأثيراً في احتمالية استمرارية الحراك السياسي مستقبلا، الكفاءة السياسية، تلاها التوجه نحو المؤسسات الحكومية، وفهم قواعد اللعبة السياسية ومن ثم الثقة السياسية والهوية السياسية.

الخاتمة:

من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية تبين أن الكفاءة السياسية (Political Competence) **لأعضاء** النقابات المهنية التي تتمثل في مدى رغبة الأفراد وشعورهم نحو المشاركة، من خلال تكرار التصويت وممارسة النشاطات السياسية، بالإضافة إلى المعرفة بالأحداث السياسية والاهتمام بها، كانت مفتتة؛ حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجات الموافقة على الفقرات التي تقيسها 40,662%. كما أن الفعالية السياسية (Political Efficacy) **لأعضاء** النقابات المهنية التي تتمثل في مدى شعور الأفراد بأن مشاركتهم لها تأثير فعلي في الحياة السياسية، وأن هذا التأثير يؤدي إلى التغيير السياسي من خلال العمل المدني – كانت مفتتة أيضاً؛ حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجة الموافقة على الفقرات التي تقيسها كانت 29,783%.

أما بخصوص التوجهات نحو الآخرين في النظام السياسي، فقد تبين أن هذه التوجهات كانت متكاملة؛ حيث كانت الهوية السياسية (Political - Identity) لأعضاء النقابات المهنية التي تتمثل في مدى شعور الأفراد بالولاء والالتزام والانتماء الكبير للوحدات السياسية المتمثلة بالأمة والدولة والمنطقة الجغرافية متكاملة؛ حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجة الموافقة على الفقرات التي تقيس الهوية السياسية 50,950%. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الثقة السياسية (Political - Trust) **لأعضاء** النقابات المهنية التي تتمثل في مدى شعور الأفراد بالانفتاح والتعاون وقبول الآخرين حتى ولو كانوا من أصول أو أديان أو أحزاب أو طبقات مختلفة – كانت متكاملة؛ حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجة الموافقة على الفقرات التي

تقيس الثقة السياسية 66,812%. كما أن فهم قوانين اللعبة (Rules of the game) **لأعضاء** النقابات المهنية التي تتمثل في شعور الأفراد نحو القوانين والأعراف التي يجب أن تتبع في الحياة المدنية، من خلال شعورهم بكيفية التعبير عن الرأي السياسي في أثناء الحوار مع المعارضة السياسية، بالإضافة إلى معرفة الحقوق والواجبات للفرد نفسه – كانت متكاملة أيضاً؛ حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجة الموافقة على الفقرات التي تقيس هذه البعد 62,467%.

هذا، وقد تبين أن التوجهات نحو التركيبة الحكومية كانت مفتتة؛ فالتوجهات نحو النظام (Regime Orientations) لأعضاء النقابات المهنية التي تتمثل في كيفية تقييم الأفراد وآرائهم السياسية في المؤسسات السياسية الرسمية، ورموزها ومسؤوليها ومعاييرها، بالإضافة إلى مدى الاعتقاد بشرعية النظام السياسي – كانت مفتتة؛ حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجة الموافقة على فقرات هذا البعد 25,913%. كما كانت التوجهات نحو المدخلات والمخرجات الحكومية (Orientations toward Governmental Inputs and Outputs) لأعضاء النقابات المهنية التي تتضمن توجهاتهم وآراءهم في السياسات التي تصدر عن الحكومة، والاقتناع بالسياسة الحكومية – مفتتة أيضاً؛ حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجة الموافقة على الفقرات التي تقيس هذا البعد 14,629%.

ثانياً: تبين أن فعالية الحراك السياسي مستقبلاً ودوره في الإصلاح السياسي من وجهة نظر أعضاء النقابات المهنية يتجه نحو السلبية؛ حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجات الموافقة على الفقرات التي تقيس هذا البعد 44,871%، كما كان الوسط الحسابي لمجموع الفقرات الكلي 2,229؛ الأمر الذي يعني أنه يتجه نحو الإيجابية بدرجة متوسطة. كما أن موقف أعضاء النقابات المهنية الخاص من الحراك السياسي والمشاركة فيه مستقبلاً كان يميل إلى السلبية؛ حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجة الموافقة للفقرات التي تقيس هذا البعد 31,588%، كما كان الوسط الحسابي لمجموع الفقرات الكلي 2,030؛ الأمر الذي يعني أنها كانت إيجابية بدرجة متوسطة. أما توجهات أعضاء النقابات المهنية نحو استمرارية الحراك السياسي في الأردن فتميل إلى التراجع؛ حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجات الموافقة على استمرارية الحراك السياسي في الأردن 29,757%، وقد بلغ الوسط الحسابي لمجموع الفقرات الكلي التي تقيس

استمرارية الحراك السياسي 1,955؛ الأمر الذي يعني أنه سيستمر في المستقبل بدرجة متوسطة.

ثالثاً: تبين من خلال تحليل نتائج الدراسة أنه يوجد علاقة بين جميع أبعاد الثقافة السياسية ما عدا فهم قوانين اللعبة السياسية والكفاءة السياسية؛ حيث تبين أن قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما بلغت –0,048، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leqslant 0,05$، كما أنه لا يوجد علاقة بين فعالية الحراك السياسي مستقبلاً ودوره في الإصلاح وبين التوجهات نحو التركيبة الحكومية (المدخلات والمخرجات)؛ حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون –0,048 وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leqslant 0,05$.

وقد تبين وجود علاقة بين أبعاد الثقافة السياسية (الكفاءة السياسية، والفعالية السياسية، والهوية السياسية، والثقة السياسية، وفهم قوانين اللعبة، والتوجه نحو المؤسسات الحكومية) وبين فعالية الحراك السياسي مستقبلاً ودوره في الإصلاح؛ حيث كان شكل معادلة التنبؤ على النحو الآتي:

فعالية الحراك السياسي ودوره في الإصلاح = 1,733 –0,096 × الكفاءة السياسية + 0,131 × الفعالية السياسية – 0,208 × الهوية السياسية + 0,186 × الثقة السياسية + 0,180 × فهم قواعد اللعبة + 0,105 × المؤسسات الحكومية – 0,118 × المدخلات والمخرجات.

أما العلاقة بين نمط الثقافة السياسية لأعضاء النقابات المهنية وموقفهم الخاص من الحراك السياسي والمشاركة فيه مستقبلاً، فقد تبين أنه يوجد علاقة إيجابية بين كل من الكفاءة السياسية لأعضاء النقابات المهنية، والفاعلية السياسية لأعضاء النقابات المهنية، والهوية السياسية لأعضاء النقابات المهنية وبين موقفهم الخاص من الحراك السياسي والمشاركة فيه مستقبلاً، وقد كان شكل معادلة التنبؤ على النحو الآتي:

الموقف الخاص من الحراك السياسي والمشاركة فيه مستقبلاً = 1,284 +0,297 × الكفاءة السياسية.

وقد تبين أنه لا يوجد علاقة بين الهوية السياسية لأعضاء النقابات المهنية واستمرارية الحراك السياسي مستقبلاً، في حين يوجد علاقة إيجابية بين الكفاءة السياسية واستمرارية الحراك السياسي مستقبلاً؛ بمعنى أنه كلما ازدادت الكفاءة

السياسية لأعضاء النقابات المهنية ازدادت احتمالية استمرارية الحراك السياسي مستقبلاً، وقد كان شكل معادلة التنبؤ على النحو الآتي:

استمرارية الحراك السياسي مستقبلاً = 2,208 + 0,244 × الكفاءة السياسية + 0,059 × الهوية السياسية − 0,077 × الثقة السياسية − 0,134 × فهم قواعد اللعبة − 0,234 × التوجه نحو المؤسسات الحكومية

وقد تقاطعت نتائج هذه الدراسة، وخاصة في العلاقة ما بين الثقافة السياسية للحراكيين واتجاهاتهم نحو الحراك السياسي، مع عدد من الدراسات، من مثل دراسة نوفل وبعض الدراسات التي وردت ضمن كتاب الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية.

وبعد عرض الإطار النظري المتعلق بأبعاد الدراسة وتحليل نتائج الدراسة الميدانية فإن الدراسة تؤكد أهمية إيجاد نوع من الشراكة المؤسسية بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني من أجل خلق ثقافة سياسية، تنبع من مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ حيث إن التنشئة المخططة والمستمرة سبيل لا غنى عنه لإحداث التطوير الثقافي المنشود. هذا بالإضافة إلى التقريب من وجهات النظر بين أعضاء النقابات المهنية والحكومة من خلال فتح باب الحوار الجاد؛ للتخلص من عدم الثقة المتراكم لدى أعضاء النقابات المهنية للوصول إلى حلول حول الإصلاحات المنشودة، التي يبتغيها جميع المواطنين.

هذا، وتؤكد هذه الدراسة أيضاً المحافظة على مبدأ الشفافية في إنجاز الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال فتح قنوات الاتصال بين المواطنين وأجهزة الدولة، والعمل الجاد على إقامة دولة المواطنة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص، ومحاربة الواسطة والمحسوبية والفساد.

وتثير نتائج هذه الدراسة عدداً من المشكلات البحثية المستقبلية التي تتعلق بالدراسات المقارنة حول نتائج الحراكات السياسية في مختلف أقطار الوطن العربي، وأثرها على الإصلاحات السياسية والتنمية في هذه الأقطار، بالإضافة إلى تحليل واقع المؤسسات الأخرى مثل الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، ودورها في الحراك السياسي، كما يمكن دراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للحراكيين على اتجاهاتهم نحو الحراك السياسي في الأقطار العربية بشكل عام.

المراجع:

أبو جامع، نسيم. (2013). أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع وكيفية الاستفادة منها فلسطينياً، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، مج 21، ع1.

أبو رمان، محمد. (2011). الصفقة المزدوجة: التغيير في الأردن بين الثنائية الديموجرافية والممانعة الرسمية. **مجلة السياسة الدولية**، العدد (184): 80–82.

أبو كركي، مدثر؛ القرعان، سلطان؛ الطويل، هاشم. اتجاهات أعضاء النقابات المهنية نحو الحراك السياسي في الأردن إبان فترة الربيع العربي، بحث مقبول للنشر في **مجلة شؤون اجتماعية**، الشارقة.

بدوي، محمد عبده. (2010). إعلام الأزمات في العالم العربي، **المجلة العربية**، العدد 26، المركز الدولي للأبحاث والدراسات. Available at: >http://www.arabicmagazine.com/arabic/ArticleDetails.aspx?id=351<

بني سلامة، محمد. (2013). الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي، مركز البديل للدراسات والأبحاث، عمان، 24.

جارول مانهايم؛ وريتشارد ريتش. (1996)، **التحليل السياسي الامبيريقي، طرق البحث في العلوم السياسية**، ترجمة السيد عبد المطلب غانم وآخرون، القاهرة.

جبير، إياد. (2008). مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية – دراسة تحليلية، "رسالة ماجستير"، جامعة الشرق الأوسط. الأردن.

الحنيطي، رشا. (2009). مدى فاعلية النقابات المهنية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن، "رسالة ماجستير"، الجامعة الأردنية.

الحوراني، هاني وآخرون. (2000). **دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن**، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات.

خربوش، محمد صفي الدين. (1997). المنهج العلمي في العلوم السياسية، ندوة تدريس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، عبدالرحمن، حمدي (محرر). جامعة آل البيت، عمان، مطابع الدستور التجارية: 29 –31.

الخلايلة، هشام. (2012). أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999 – 2012، "رسالة ماجستير غير منشورة"، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، عمان.

خليل، شادي. (2013). البعد الاقتصادي الداخلي في اندلاع الثورات العربية المعاصرة، "رسالة ماجستير"، جامعة اليرموك، قسم العلوم السياسية، إربد.

درة، عبدالباري وآخرون. (2006). دور النقابات والجمعيات المهنية في تنمية الموارد البشرية في الأردن، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، الأردن.

ريم، محمد موسى. (2012)، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي ورقة مقدمة للمؤتمر

العلمي السابع عشر بعنوان "ثقافة التغيير"، كلية الآداب/ جامعة فيلادلفيا، عمان/الأردن، تشرين الثاني 2012.

الطويل، هاشم؛ عويمر، وليد. (2012). قوانين الانتخابات النيابية الأردنية وأثرها على الإصلاح السياسي للفترة الممتدة من 1989–2010، **مجلة الشارقة**، ع9، مج3: 277–307.

العايد، حسن، (2009). أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الاحتجاج السياسي في مدينة معان، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**، مج 6، ع 1.

عبداللطيف، كمال. (2012). مدخل إلى قراءة الأبعاد الثقافية للثورات العربية، في **(الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية)**. كمال عبداللطيف ووليد عبد الحي (محرران)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 19.

عبيدات، محمد نايل. (1989).، **النقابات المهنية الأردنية / نظرة من الداخل** ، إربد: مطبعة الشعب.

العزام، عبد المجيد؛ الشرعة، محمد كنهوش. (2006)، اتجاهات عينة من منتسبي مؤسسات المجتمع المدني نحو المشاركة السياسية في الأردن، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج 33، ع 3.

العلاونة، حاتم. (2012). دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز المواطنين الأردنيين على المشاركة في الحراك الجماهيري (دراسة ميدانية على النقابيين في إربد)، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السابع عشر بعنوان "ثقافة التغيير"، كلية الآداب/ جامعة فيلادلفيا، عمان/الأردن، تشرين الثاني 2012)، 2.

مالكي، أمحمد. (2012). دور الثقافة السياسية في تفجير الثورات العربية، في (الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية)، كمال، عبد اللطيف؛ ووليد، عبد الحي (محرران)، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت.

مصطفى، مهند. (2011) بعنوان مقاربات نظرية للثورات العربية (الحالة المصرية والتونسية)، الكرمل الجديد، ع 1.

المغيربي، محمد زاهي. (1994). **قراءات في السياسة المقارنة (قضايا منهاجية ومداخل نظرية)** ، بنغازي: منشورات قاريونس.

الموسى، عصام. (2012). الرقمنة والربيع العربي في الأردن – دراسة حالة، **مجلة المستقبل العربي**، ع401.

نجادات، علي عقلة. (2012). **صورة الاحتجاجات في الصحف الأردنيّة اليومية "دراسة مسحية"**، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السابع عشر بعنوان " ثقافة التغيير"،كلية الآداب/ جامعة فيلادلفيا، عمان/الأردن، تشرين الثاني 2012): 1.

نوفل، أحمد. (2012). **اثر الربيع العربي على الثقافة السياسية**، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السابع عشر بعنوان " ثقافة التغيير"،كلية الآداب / جامعة فيلادلفيا، عمان/الأردن، تشرين الثاني 2012م)،

هلال، علي الدين. (1976). **محاضرات في التنمية السياسية**، جامعة القاهرة: 89–90.

Curtis, R. (2011). Political opposition and reform coalitions in Jordan. *British Journal of Middle Eastern Studies*, 38:3.

Almond, G., & Verba, S. (1965). *The civic culture*. Littele Brown and Company, Boston, P. 12.

Pye, L. (1968). "Political Culture", *In International Encyclopedia of the Social Sciences*, the Macmillan Company, New York, Vol. 12. P 218.

Kassis, M. (2001). "Civil society organisations and transition to democracy in Palestine", *Internationl Journal of Voluntary and Nonprofit Organisation*, vol. 12, No. 1, pp 35-48.

Musle, T. (2012). The Arab Spring and the challenge of cultural change. ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السابع عشر بعنوان "ثقافة التغيير"، كلية الآداب/ جامعة فيلادلفيا، عمان/الأردن، تشرين الثاني.

Rosenbau, W. (1975). *Political culture*. New York: Preager Puplisheres.

قدم في: يناير 2016

أجيز في: مايو 2016